مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

من وحي قمة الدوحة

«بين رهانات الخطاب وواقع البدائل»

د. عبد الرزاق غراف

باحث أول

بمركز الخليج للأبحاث

في ظرف استثنائي تمر به المنطقة انعقدت في العاصمة القطرية الدوحة القمة العربية الإسلامية الاستثنائية بُعيد أخرى خليجية على مستوى القادة، وذلك في ضوء ما تعرّضت له دولة قطر الشقيقة من عدوان غاشم من دولة الاحتلال الاسرائيلي، والذي تجاوز كل ضوابط القانون والعُرف الدولي ومفهوم السيادة الذي ظلّ راسخا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كمحدّد مقدّس في العلاقات الدولية، وتتضاعف مخاطر ذلك كون ما حدث هو اعتداء على دولة «وسيط» شكّلت على مدار سنوات قبلة لفض الكثير من النزاعات الإقليمية والدولية على غرار محادثات دارفور والمحادثات الامريكية مع حركة طالبان، في حين شكّلت محور المحادثات غير المباشرة لإنهاء الحرب في غزة لقرابة السنتين، ومن جهة اخرى فإن ما حدث ضمنيا ليس اعتداءً على دولة قطر فحسب. انما هو اعتداء على المنظومة الخليجية بل على منظومة الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة، على النحو الذي جعل الإدارة الامريكية تبدو عاجزة عن ضبط السلوك الإسرائيلي وضبط الإيقاع بين حدود التوافق والتباين الفاصل بين المصلحة الامريكية ونظيرتها الإسرائيلية في المنطقة، وهو ما سينعكس حتما على قدرة الولايات المتحدة مستقبلا على إدارة التناقضات البينية داخل منظومة حلفائها الاستراتيجيين ضمن دوائر استراتيجية اخرى.

بالنظر لمحدودية المزايا المنبثقة عن الجهود الدبلوماسية المكثفة التي قادتها دولة قطر مدعومة بالكتلة العربية ونظيرتها الاسلامية لغاية الآن، حيث لم تُفض هذه الجهود إلا للحدود الدنيا المرغوب فيها

وفي الوقت الذي تصاعدت فيه حدة الخطاب الرسمي العربي سواء القُطري منه أو القومي تحت مظلة منظمة التعاون او جامعة الدول العربية او منظمة التعاون الإسلامي، اين برزت مصطلحات لم نعهدها منذ سنين في هذا الخطاب على غرار مصطلح «الإرهاب الإسرائيلي» لأمير دولة قطر أو مصطلح «العدو الإسرائيلي» للرئيس المصري وغيرها، ورغم أنه يحمل من الشدة غير المعهودة في الخطاب الرسمي العربي، إلا أن حدود تجاوز مضامين هذا الخطاب الى مقتضيات الفعل تبقى محل شك لعديد الأسباب سواء ما تعلق منها بروافد اكتساب القوة التي تميل لصالح إسرائيل بشكل شبه كلي، وهي التي تتمتع بدعم امريكي مفتوح وعلى كافة المستويات بل أنه ذات الدعم الذي اثبت إمكانية ان ينوب على إسرائيل بشكل مباشر في حالة عجز الأخيرة عن تحقيق أهدافها بمفردها وما حصل في حرب الاثني عشر يوما مع ايران يثبت ذلك، أو ما تعلق بإفتقاد العرب للإرادة اللازمة لتفعيل ما يمتلكون وما هو متاح من بدائل وخيارات، وبالتالي التقليل من روافد الجنوح الإسرائيلي الراهن نحو التصعيد غير العقلاني في المنطقة.

وبالنظر لمحدودية المزايا المنبثقة عن الجهود الدبلوماسية المكثفة التي قادتها دولة قطر مدعومة بالكتلة العربية ونظيرتها الاسلامية لغاية الآن، حيث لم تُفض هذه الجهود إلا للحدود الدنيا المرغوب فيها، وكان أقصى ما تم تحصيله في هذا الإطار بيان مجلس الأمن الذي «دان الاعتداء ولم يُدن المعتدي»، الى جانب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مشروع «حل الدولتين»، إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يغيّر من الواقع الراهن بشكل يعيد بناء قوة الردع العربي المباشر، على النحو الذي يُلجم إسرائيل ويعيد لحكومتها شيئا من العقلانية المفقودة، وحتى في ظل الحديث المتصاعد حول إعادة احياء فكرة «الناتو العربي»، إلا أن

المتابع سيجد أن ذات الأسباب التي ساهمت في وأد هذا المشروع سابقا ما زالت متوفرة حاليا ولا يوجد ما يشير لتجاوزها مستقبلا على المدى المنظور، ومنه فإن هذه الفكرة وحتى لو افترضنا وجود إرادة سياسية فعلية لتبنيها وهو غائب لغاية اللحظة، إلا أن الواقع العسكري الراهن وميزان القوى سيعيقان تنفيذ الفكرة بشكل فعال خارج الأطر الصورية المعتادة.

أما التعويل على الخيارات القانونية كأحد ما هو متاح من أوراق التي يحتاج لتفعليها على الأقل في ظل الظروف الراهنة ضمن الرد على العدوان الإسرائيلي على دولة قطر، إلا أن لهذا المسار ما يعيبه هو الآخر بالنظر لحالات سابقة وفي مقدمتها الحكم السابق للجنائية الدولية ومذكرة التوقيف ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي وثلة من وزرائه، الا انه وفي ظل شحّ البدائل يبدو البديل القانوني احد اكثر البدائل المتاحة حاليا ان لم يكن الوحيد القادر على نيل اقصى مستويات الاجماع والدعم الدولي حوله، رغم علم الجميع بمحدودية تأثير هذا البديل على احداث مستجدات حاسمة على المشهد الراهن.

في هذا الشأن كلفت القيادة القطرية فريقا قانونيا لمتابعة هذا الملف، وقد أجرى الفريق نقاشات واسعة حول المسارات القانونية المتاحة امام التحكيم الدولي، ورغم ألا اجتهاد مع صراحة النص كون القانون الدولي واضحا في هذا الشأن ويعاقب على ما يمس بسيادة الدول بشكل صريح، وانطلاقا من ان ما حدث هو اعتداء على دولة ذات سيادة من طرف دولة مارقة اعتادت على الإفلات من العقوبة، ورغم جلل الحدث الراهن. الا أن مسألة الإفلات من جديد من العقاب هو امر وارد، ومنه فإن اختيار المسار الأنسب من جملة المسارات المطروحة للنقاش يبقى أولوية المرحلة المقبلة، وبغض النظر عمّن المستهدف من الشكوى وهل سيحصر في القيادة السياسية الإسرائيلية او في دولة إسرائيل؟ فضلا عن الجهة التي سيقدّم لها ملف الشكوى؟ إلا أن تعزيز الملف بالحضور العربي – الاسلامي المباشر كداعم للقضية من شأنه أن يزيد من ثقل الملف المطروح انطلاقا من كون القضية قضية عربية ـ إسلامية ذات بُعد عالمي اكثر مما هي قضية قطرية، والأكثر من كل هذا ألا يُغني هذا المسار القانوني الطرف العربي عن باقي المسارات، وفي مقدمتها إعادة تفعيل ما تم التفريط فيه سابقا من أوراق وأدوات قوة، كونه ذات التفريط الذي ساهم في تصاعد الوهم اللا عقلاني للقوة لدى صناع القرار في تل ابيب بالقدرة على الفعل وقت ما يشاؤون وأينما يشاؤون وكيف ما يشاؤون، اقتناعا منهم بعدم وجود أي إرادة مهما كان مصدرها قادرة على لجمهم وضبط حدود سلوكهم.

افق الرهانات ومحدودية البدائل:

> **بالنظر لمحدودية المزايا المنبثقة عن الجهود الدبلوماسية المكثفة التي قادتها دولة قطر مدعومة بالكتلة العربية ونظيرتها الاسلامية لغاية الآن، حيث لم تُفض هذه الجهود إلا للحدود الدنيا المرغوب فيها**

من منظور استراتيجي يصعب ترجمة بعض الرهانات على الواقع ومجاراة نسق الصراع الذي تفرضه اسرائيل، والسبب ضمنيا حالة الخلل الواضح بين الطرفين العربي والإسرائيلي ليس في أدوات القوة وروافدها فحسب، بل في القدرة على الفعل كذلك، ليصبح بالتالي الفارق فارق إرادة على الفعل بغض النظر عما يحمله كل طرف في جعبته من أدوات توازي مع ما يفرضه تصاعد نسق الصراع من متطلبات.

وضمن هذا المسار تبرز جملة من البدائل امام الدول العربية لو أُريد تجاوز منطق الخطاب نحو تجسيد إرادة الفعل على الأرض بخيارات تفرض على إسرائيل حدودا معينة من التكلفة الناجمة عن رغبتها الجامحة في رفع نسق الصراع وتوسيعه لنطاق جيو سياسي يمتد لكافة دول المنطقة، وهو ما يتطلب الذهاب ابعد من ادانة العدوان الإسرائيلي الى اتخاذ خطوات ملموسة لإقناع إسرائيل بأن هناك قدر معين من التحدي يستوجب عليها ان تعمل له حسابا، على ان يتضمن ذلك اجراءات عقابية من اجل توفير الحدود الدنيا من الردع، وفي ظل انحصار أدوات اكتساب الردع للطرف العربي وضيق افق المكاسب المنتظرة من الجهود الدبلوماسية التي لم تؤل للفشل فحسب بل زادت من تعنت إسرائيل وحكومتها الراديكالية التي أصبحت في موقع خارج السيطرة ومنه خارج أي استجابة محتملة للضغوط، فإن الواقع يُبرِز جملة من الخيارات التي بالإمكان اللجوء لها وفق ما تمليه الموازين والمعطيات الراهنة. على غرار:

١. جميد قنوات التواصل الدبلوماسي المباشر وسحب سفراء الدول العربية المطبعة من إسرائيل

٢. وقف جهود التطبيع والمراجعة الجدّية لمسار ابراهام الذي شكّل منعرجا في علاقات بعض الدول العربية المطبعة مع إسرائيل، خاصة وأن العدوان الإسرائيلي على قطر تصادف مع ذكراه الخامسة، ومنه فإن مراجعة حدود المكاسب مقارنة بالتكاليف بعد مرور خمس سنوات امر مهم جدا في هذه اللحظة

٣. وقف وتجميد العلاقات التجارية والاقتصادية التي تجمع بعضا من الدول العربية مع إسرائيل

٤. عدم الفصل بين العدوان الإسرائيلي على قطر وحرب الإبادة الإسرائيلية على غزة والاعتداءات على سوريا ولبنان

٥. دعم كل ما يساهم في زيادة عزلة إسرائيل على المستوى الدولي، وفي مقدمة ذلك زيادة الدعم الدولي لمشروع حل الدولتين

٦. التهديد بإتخاذ إجراءات اضافية للإجراءات السابقة ما سيشكّل حتما ضغطا إضافيا على إسرائيل، خاصة فيما تعلق بإعادة احياء مشروع «الناتو العربي»، الذي ورغم ما يكتنف مساره من تحديات، إلا أن توفر الحد الأدنى من التوافق حوله توازيا مع توفر الحد الأدنى من الإرادة لدى الدول العربية بإمكانهما أن يساهما في تحول المشروع لواقع ملموس

ختاما. ان الافتقار الى الإرادة المشتركة. والأكثر من ذلك الى الوحدة. وتحويل التضامن الى مدخل لتعزيز التعاون العربي البيني الفعال. لطالما وقفا ومزالا كذلك كأحد اهم عوائق تجاوز منطق الخطاب نحو تجسيد واكتساب القدرة على الفعل، واذا كان واقع الدول العربية والنظام الإقليمي العربي يعاني في الوقت الراهن من مواطن ضعف هي اقرب لمستوى الانهيار، إلا أن تحديد أسباب ذلك وإعادة ضبط مستويات التفريط الجارية في ما نمتلكه من روافد قوة، الذي ساهم في حالة العجز الراهن في القدرة على الفعل، كخطوة سابقة تليها خطوة أخرى مرتبطة برفع سقف الطموح من وقف التفريط الى استغلال ما نمتلكه من روافد لتعزيز القدرة على الفعل، يبقى السبيل الوحيد للخروج من الوضع الراهن الذي ما هو الا نتيجة حتمية لما ضاع من فرص والرهانات الفاشلة التي تم تبنيها سابقا.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre
Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center
Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64